

محضر موجز للجلسة الحادية والثلاثين

الرئيس: السيد راتا (نائب الرئيس) (نيوزيلندا)
ثم : السيد تشيرينغ (بوتان)

المحتويات

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

البند ١٦٥ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلم (تابع)

./..

Distr.GENERAL
A/C.3/50/SR.31
17 January 1996
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٠

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع) (A/50/3، A/50/38، A/50/110، A/50/163، A/50/215-S/1995/475، A/50/257/Rev.1-E/1995/61/Rev.1، A/50/346، A/50/378، A/50/398، A/50/425-S/1995/787، A/50/538، A/50/691، A/50/747-E/1995/126، A/CONF.177/20 و Add.1)

البند ١٦٥ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلم (تابع) (A/50/744)

١ - السيد لونغ (فيجي): أشاد بانعقاد مؤتمر بيجين وبصياغة برنامج العمل وهما يبرهنا على الأهمية التي يعلقها المجتمع الدولي على النهوض بالمرأة وحقوقها الأساسية. بيد أن برنامج العمل لا يجب أن يعتبر هدفا في حد ذاته. إذ أن الحكومات يجب عليها بالتعاون مع المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة العمل من الآن فصاعدا على التخلي عن الجدول السياسي واتخاذ التدابير الواقعية التي تسمح بتنفيذ التعهدات التي تم الالتزام بها في بيجين. ولذلك فإنه يجب البرهنة على إرادة سياسية حقيقية وكذلك اتخاذ تدابير محددة وإعداد كوادر صلبة لا على المستويين الوطني والدولي فحسب وإنما أيضا على مستوى الأمم المتحدة.

٢ - إن وضع مشاريع اقتصادية لصالح المرأة ومسألة العنف الذي تعاني منه والنظر في جميع التشريعات التمييزية القائمة على الجنس والمشاركة المتزايدة للمرأة في عمليات اتخاذ القرارات وإدماج المشكلات المحددة للرجال والنساء في السياسات القطاعية تعد من الأولويات التي حددتها الحكومة لنفسها في فيجي.

٣ - إن سكان فيجي قد بدأوا النظر في الوسائل اللازمة لتنفيذ برنامج العمل على المستوى الوطني، وسوف يجري التشاور بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية في نهاية عام ١٩٩٦ لبلوغ هذا الهدف. كما تهدف عملية المشاورات إلى إلقاء الضوء على الأدوار المحددة لمختلف الوزارات والإدارات والمنظمات غير الحكومية على المستوى القطاعي. وذكر ممثل فيجي بالدور الأساسي الذي تضطلع به المنظمات المانحة وأكد أن التمويل الدولي لا غنى عنه لاستكمال الأموال التي يوفرها القطاع العام.

٤ - وأضاف قائلا إن فيجي توفر منذ سنوات عديدة خدمات الصحة العامة والصحة التناسلية للمرأة، أيا كانت حالتها الأسرية. كما يحظى تعليم الفتيات باهتمام خاص. وفي الفترة من ١٩٨٧ إلى ١٩٩١ بلغت المنح للدراسات العليا المقدمة للفتيات أو للنساء ٤٤ في المائة من مجموع المنح الدراسية في البلد. وهناك العديد من القوانين التي يعاد النظر فيها الآن في إطار الإصلاح التشريعي بغية كفالة المساواة بين الجنسين والقضاء على جميع أوجه التمييز الواضحة.

٥ - وأكد أهمية الفصل السادس من المرفق الثاني لتقرير مؤتمر بيجين وقال إن من الضروري تعبئة الموارد المالية على المستوى الدولي لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية، بخاصة التي لا تتوفر لها

سوى موارد اقتصادية ضئيلة لتنفيذ برنامج العمل. وفي هذا الصدد فإن مؤسسات بريتون وودز وكذلك الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمصارف الإنمائية الإقليمية يجب أن تعيد النظر في سياساتها في مجال تقديم المساعدة والقروض بحيث تأخذ في اعتبارها بصورة أكبر المساواة بين الجنسين.

٦ - إن المراقبين والأطراف الأخرى المعنية كثيرا ما يشعرون بالدهشة إزاء تعدد مؤسسات الأمم المتحدة التي تعنى بالمسائل المتعلقة بالمرأة. وإن فيجي مثلها في ذلك مثل العديد من البلدان الأخرى ترى أن الوقت قد حان لترشيد أنشطة منظومة الأمم المتحدة بغية تحسين فعاليتها وتعزيز التعاون بين مختلف الهيئات. ومن الضروري إعادة النظر في برامج مؤسسات الأمم المتحدة وهيئاتها وميزانياتها وأنشطتها لضمان الاستخدام الأمثل للموارد ووضع حد للإسراف ولإزدواجية المناصب.

٧ - السيدة توميك (سلوفينيا): أشادت بأن برنامج العمل الذي اعتمد في مؤتمر بيجين يضمن حماية الحقوق الأساسية للمرأة ويؤكد من جديد أن المرأة من حقا اتخاذ القرار فيما يتعلق بالمسائل المرتبطة بحياتها الجنسية وبخاصة الصحة التناسلية. إن سلوفينيا ترى أن الحق في عدم التمييز في مجال التفضيل الجنسي وإن لم يرد صراحة في الوثيقة يجب أيضا أن يعتبر حقا أساسيا. وأشادت بأن برنامج العمل قد نص على تيسير وصول المرأة الى عملية اتخاذ القرار والاستقلال الاقتصادي والتعليم.

٨ - إن سلوفينيا على يقين بأن التنفيذ الفعال لبرنامج العمل يقتضي وضع وتنفيذ سياسات محددة وواقعية على المستوى الوطني. وفي هذا الصدد فإن المعهد الوطني السلوفيني للنهوض بالمرأة سوف يقيم نتائج مؤتمر بيجين بالتعاون مع جميع أطراف المجتمع وبخاصة الجمعيات المحلية والقطاع الخاص بغية تحديد أفضل الوسائل للنهوض بالمرأة في سلوفينيا.

٩ - وهذا هو السبب في أن من المهم الى أقصى درجة أن يتم، قبل نهاية عام ١٩٩٦ إن أمكن، وضع استراتيجيات وطنية وخطط لتنفيذ برنامج العمل لأن ذلك من شأنه أن يسمح بتقييم المرحلة الأولى لتنفيذه في مختلف البلدان ومقارنة خبرات البلدان في إطار متابعة تنفيذ نتائج مؤتمر بيجين.

١٠ - وقالت إن بلدها يؤيد تماما على المستوى الدولي التعهد الذي اتخذته الأمم المتحدة لإدماج إشكالية الرجل/المرأة في جميع البرامج والسياسات الخاصة بهيئاتها. ويجب لذلك إعادة تقييم وتعزيز دور شعبة النهوض بالمرأة بغية زيادة فعاليتها بوصفها نقطة من نقاط الربط. إن سلوفينيا تؤيد بخاصة مشروع إنشاء فرقة عمل مشتركة بين الوكالات المعنية بتمكين المرأة والنهوض بها والمشار إليها في الفقرة ٣٨ من التقارير (A/50/744).

١١ - إن سلوفينيا ترى أن لجنة مركز المرأة ينبغي أن تكون الهيئة الحكومية الدولية المركزية المكلفة بمتابعة تنفيذ إعلان وبرنامج عمل بيجين وأنه يتعين إعادة النظر في ولايتها وتعزيزها بغية تنسيقها مع ولايات اللجان التقنية الأخرى. كما ينبغي تحسين مستوى كفاءتها وبالتالي زيادة مواردها المالية والبشرية.

١٢ - إن جمهورية سلوفينيا ترى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو الهيئة الأفضل للتنسيق العملي والوظيفي الفعال بين جميع اللجان. كما تؤيد سلوفينيا بالتالي بلا تحفظ اقتراح النظر سنويا، وبمناسبة المناقشات التي تركز لمسائل التنسيق، في الموضوعات الخاصة بمختلف اللجان والتي تتشابه وتتلاءم فيما بينها.

١٣ - إن وفد سلوفينيا يعلق أهمية خاصة على احترام الحقوق الأساسية للمرأة وهي حقوق لا يمكن فصلها عن الحقوق الأساسية للرجل. وقالت السيدة توميك إن بلدها يشعر بالارتياح إزاء العدد الضخم من البلدان التي صدقت حتى الآن على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وهي تدعو البلدان التي لم تصدق بعد على هذه الاتفاقية أو تنضم إليها أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

١٤ - إن سلوفينيا تؤيد قرار الدول الأطراف الذي اتخذ في أيار/مايو ١٩٩٥ بتعديل الفقرة ١ من المادة ٢٠ من الاتفاقية بغية تكريس مزيد من الوقت لاجتماعات اللجنة وتأمل في أن يصبح هذا التعديل نافذ المفعول في أقرب وقت ممكن. كما أنها تؤيد اقتراح وضع بروتوكول اختياري إضافي للاتفاقية ينص على الحق الفردي والجماعي في تقديم التماسات.

١٥ - السيدة وهيبي (السودان): ذكرت بأن احترام المرأة لا يمكن فصله عن احترام الإنسان، وأن المرأة تضطلع بدور نشط في جميع جوانب الحياة في السودان. إن الإنسان هو محور مبادئ التسامح التي تحكم المجتمع السوداني وتحترم جميع حقوق الإنسان ذكرا كان أم أنثى.

١٦ - وفي هذا السياق، فإن التشريع السوداني قد عمل على كفالة احترام المرأة وجميع حقوقها الأساسية مثل الحق في العمل والمساواة في الأجور والحق في الانتخاب وفي الترشيح للانتخابات العامة الوطنية. ونص قانون الحكم الشعبي المحلي لعام ١٩٧١ على تخصيص ٢٥ في المائة من مقاعد مجالس الحكم الشعبي المحلي للنساء كحد أدنى. وأفردت للمرأة مقاعد خاصة في مجلس الشعب وفي المجلس الوطني الانتقالي. وهناك العديد من النساء اللاتي يشغلن مناصب هامة في الحكومات المحلية والجامعات والشرطة والمحكمة العليا. وهن يضطلعن بالتأكيد بدور رئيسي في جميع الأنشطة الريفية.

١٧ - وفضلا عن ذلك، فإن تشريع العمل يعترف للمرأة بحقوقها بوصفها زوجة وراعية للأسرة وذلك يسمح لها بالاستفادة بخاصة من إجازات الأمومة ومن رعاية اجتماعية واسعة النطاق. إن الشريعة تضمن للمرأة فضلا عن ذلك الاستقلال المالي، فإن بوسعها الاستفادة من ذات التيسيرات التي يستفيد منها الرجل وشراء وامتلاك العقارات. إن الوصول إلى التعليم معترف به إلى حد بعيد للمرأة السودانية، كما أنها تمثل ٦٠ في المائة من مجموع عدد الطلاب في البلد.

١٨ - ونتيجة للقيم التقليدية والدينية في السودان فإن العنف إزاء المرأة يعد ظاهرة غير معروفة في المجتمع السوداني. بيد أن السودان يؤيد بحزم التدابير الرامية إلى حماية المرأة ضد جميع أشكال العنف الفردي.

١٩ - وقد شرع السودان بغية تنفيذ هذه السياسات وبلوغ أهداف النهوض بالمرأة في إنشاء العديد من الآليات الرسمية والنقابية والطوعية لدعم أنشطة رعاية المرأة وتنميتها. كما أن الحكومة تتعاون مع المنظمات غير الحكومية البالغ عددها ١٤٥ منظمة في السودان منها ١٧ منظمة طوعية تعنى بالمرأة وشؤونها.

٢٠ - وفيما يتعلق بالمنظمات الدولية والأمم المتحدة بخاصة فإن السودان قد أحاط علما بالتقرير A/50/538 عن أنشطة معهد البحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة والوثيقة A/50/410 عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوثيقة A/50/747 المتعلقة بإدماج المعهد وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وأشادت ممثلة السودان بالمعهد للجهود التي يبذلها في مجالات البحث والتدريب والإعلام بغية النهوض بالمرأة، كما أشادت بالبرنامج الذي وضعه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة للحفاظ على مركز المرأة وتعزيز دورها في المجتمع. وقالت إن السودان يشيد بالدور الهام الذي تضطلع به هاتان المنظمات كما يؤيد تماما تعزيزهما الذي من شأنه أن يسمح لكل منهما بالاضطلاع بولايتها بفاعلية.

٢١ - وقالت إن السودان يعمل على احترام التعهدات التي قطعها على نفسه في مؤتمر بيجين وبلوغ أهداف برنامج العمل ولذلك فإنه يؤكد أن الأمم المتحدة ومؤسساتها يجب أن تطبق حرفيا التوصيات الواردة في برنامج العمل المشار إليه. وقالت ممثلة السودان إن الأمين العام تقع على عاتقه مسؤولية أولى وهي توفير الموارد اللازمة في هذا الصدد.

٢٢ - وقالت إن تقرير مؤتمر بيجين (A/CONF.177/20) يجب، لكي يكون كاملا ويعكس وجهات نظر الجميع، أن يشير إلى التحفظات التي تم الإعراب عنها شفويا من قبل مختلف البلدان. إن من الضروري أن يأخذ برنامج العمل في الاعتبار السمات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية لهذه البلدان وكذلك دياناتها وقيمها وتقاليدها وعاداتها وذلك حتى يصبح عمله واقعيا وفعالاً على المستوى الإقليمي.

٢٣ - السيد احميدة (الجمهورية العربية الليبية): قال إن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة كان خاتمة مجموعة من المؤتمرات الدولية التي أتاحت الفرصة لدراسة الحالة العالمية الراهنة من منظور جديد، والتوصل إلى أنه لن يكون هناك استقرار أو رخاء في العالم طالما استمرت أوجه عدم المساواة القائمة بين مجموعة من البلدان الغنية وغالبية من البلدان التي تعاني من الفقر والتخلف، وكذلك في داخل البلدان بين أقلية غنية وغالبية فقيرة ليس بوسعها الوصول إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي. فضلا عن ذلك، فإن الفقر الذي يعاني منه أكثر من بليون شخص في البلدان النامية وبخاصة في أفريقيا والعنف والمنازعات وما يترتب عليها من لاجئين تعد عاملاً من عوامل عدم الاستقرار الاجتماعي حيث تشكل النساء وبالتالي

أطفالهن وأسرهن الضحايا الأولى لهذه الحالات. وبغية القضاء على هذه الحالات التي لم يعد بالإمكان قبولها اليوم والتي تعد إهانة لكرامة الإنسان فإنه يجب إنشاء إطار للتنمية الاجتماعية على أساس التعاون والمشاركة يأخذ في الاعتبار جميع الخصائص الثقافية والتاريخية والدينية والاقتصادية لكل بلد وأولوياتها في مجال التنمية الاجتماعية.

٢٤ - إن النهوض بالمرأة يأتي في المقام الأول من الأولويات الوطنية والدولية وهو مرتبط ارتباطاً لا يمكن فصله عن المجتمع الذي تُعد المرأة طرفاً فيه وعضواً كاملاً العضوية به.

٢٥ - إن تنفيذ إعلان وبرنامج عمل بيجين يجب أن يبدأ من الأساس أي منذ الطفولة ويستمر في جميع مراحل الحياة لأن الأسرة بوصفها الخلية الأساسية للمجتمع هي الإطار الأفضل لتعزيز الإنصاف والعدالة بين الرجل والمرأة في ظل احترام الكرامة الإنسانية والمشاركة التامة بين الجنسين في جميع المجالات. وينبغي أيضاً تعزيز التعاون الوطني لصالح البلدان النامية وبخاصة في إفريقيا لمساعدة هذه البلدان على وضع حد للحلقة المفرغة للتخلف التي تعرقل مساواة المرأة ومشاركتها على قدم المساواة مع الرجل. كما ينبغي أيضاً إيجاد مناخ سياسي دولي على أساس احترام جميع الدول لمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والتسوية السلمية للمنازعات ورفض الهيمنة والقوة وهي المبادئ التي يكرسها ميثاق الأمم المتحدة.

٢٦ - إن الجماهيرية العربية الليبية تؤكد من جديد كما جاء في برنامج عمل بيجين معارضتها لجميع التدابير التي تتخذ من جانب واحد والتي تتعارض مع القانون الدولي أو ميثاق الأمم المتحدة والتي تعرقل التحقيق التام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لسكان البلدان المتضررة وبخاصة النساء والأطفال. إن الغذاء والدواء لا ينبغي أن يكونا إحدى وسائل الضغط السياسي. إن المرأة الليبية قد حصلت في فترة زمنية وجيزة نسبياً على مكاسب هامة في مجالات الصحة والتعليم والاقتصاد والمشاركة في اتخاذ القرارات على جميع المستويات وذلك نتيجة لوجود إطار تشريعي يعترف لها بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجل ولا يقبل أو يسمح بأي تمييز. ولكن مع الأسف جميع هذه المكاسب قد أصبحت مهددة الآن في ليبيا من جراء عقوبات ظالمة فرضتها القوة المسيطرة على الأمم المتحدة وعلى الأخص مجلس الأمن الذي أجبر بفعل هذه القوة على فرض حصار ظالم على الشعب العربي الليبي ويهدد جيل بكامله من النساء والرجال والشيوخ والأطفال بسبب ما أدى إليه من نقص في الأدوية والمعدات الطبية والسلع الغذائية وكافة متطلبات الحياة اليومية. إن وضع حد لهذا النوع من الحالات التي تعاني منها النساء في الجماهيرية العربية الليبية وفي بلدان أخرى يقتضي تغيير النظام الدولي الحالي القائم على أساس العنف والظلم والقوة والسيطرة ووضع نظام دولي جديد يقوم على احترام الإنسان ويضع كرامة هذا الإنسان فوق كل اعتبار آخر، لتكون المرأة التي نحلم بها جميعاً إنساناً بكل المعاني.

٢٧ - السيدة الماو (نيوزيلندا): قالت إن برنامج العمل الذي اعتمد في بيجين يعد خطة توجيهية للنهوض بالمرأة في العالم بأسره ويقترح التدابير الواجب اتخاذها والوسائل الواجب استعمالها والأشخاص الواجب تعيّنهم لبلوغ هذا الهدف. ويتعين علينا الآن بلوغ هذا الهدف بالفعل. وفي هذا الصدد ذكرت بأن

الحكومات هي المسؤولة الأولى عن تنفيذ برنامج العمل وإن كان العالم بأسره يجب أن يشترك أيضا في هذا التنفيذ. إن الأمم المتحدة يقع على عاتقها إعادة النظر في آلياتها وتعزيزها وبخاصة الآليات المتعلقة بالمرأة والعمل على أخذ مصالح المرأة في الاعتبار في جميع أنشطة الأمم المتحدة وضمان تنسيق جميع البرامج المعنية بالمرأة على مستوى المنظومة. والواقع أن الوقت قد حان حتى تبدأ المنظمة في إجراء التغييرات اللازمة حتى يتسنى للمرأة إسماع صوتها في جميع المحافل الدولية.

٢٨ - إن نيوزيلندا تشيد بالقرار الذي اتخذته الأمين العام بتعزيز برنامج النهوض بالمرأة وتنسيقه بصورة أفضل. وهي تلاحظ أنه يدرس أيضا إنشاء مجلس رفيع المستوى يكلف بإبداء المشورة له فيما يتعلق بتنفيذ نتائج مؤتمر بيجين كما ينوي إنشاء فرقة عمل مشتركة بين الوكالات تكلف بتنسيق تنفيذ برنامج العمل. وترى نيوزيلندا وجوب اتخاذ مبادرات أخرى لتعزيز القدرة المؤسسية للأمم المتحدة ومن ثم فإنها تؤيد إعادة النظر في ولاية لجنة مركز المرأة حتى يتسنى لها الاضطلاع بدور مركزي في الأمم المتحدة ومراقبة تنفيذ برنامج العمل وإعادة تقييم مهام شعبة النهوض بالمرأة. وأعربت ممثلة نيوزيلندا عن أسفها لأن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة والتي تضطلع بدور حاسم في النهوض بمركز المرأة لم يتسنى لها الاضطلاع بمهمتها بفعالية لعدم توفر الموارد اللازمة لها ولأن بعض الدول لا تقدم التقارير التي التزمت بتقديمها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقالت إن نيوزيلندا تأمل في أن تصدق بلدان جديدة على الاتفاقية عقب مؤتمر بيجين وأن تتحسن الخدمات الوظيفية التي تقدمها اللجنة وأن تضطلع الدول الأعضاء بتعهداتها على أفضل وجه.

٢٩ - وعلى الصعيد الوطني فإن نيوزيلندا تعمل جاهدة للوفاء بالتعهدات التي قطعتها على نفسها في مؤتمر بيجين. إن وزارة شؤون المرأة قد استوحت برنامج العمل لوضع استراتيجية ترمي الى التصدي بطريقة مباشرة لجذور مشاكل أوجه عدم المساواة بين الجنسين. وهي تعمل جاهدة لمساعدة الهيئات العامة والخاصة على إجراء تحاليل على أساس الجنس قبل اعتماد السياسات أو البرامج التي تأخذ في الاعتبار مركز المرأة في نيوزيلندا من جميع جوانبه.

٣٠ - ونظرا للأهمية التي توليها نيوزيلندا لحماية النساء الأصليات والنهوض بهن فإن الحكومة النيوزيلندية تشيد فضلا عن ذلك ببرنامج العمل الذي يؤكد على المساهمة التي لا يمكن الاستعاضة عنها والتي تقدمها النساء الأصليات في جميع المجالات الحاسمة. وعلى المستوى الوطني فإن الحكومة تعمل جاهدة على أخذ خبرة ووجهات نظر النساء الأصليات في الاعتبار عند وضع السياسات الوطنية الهامة التي تتعلق بحياة هؤلاء النساء وبأسرهن. ونيوزيلندا تشيد أيضا بالدور الحاسم الذي اضطلعت به المنظمات غير الحكومية وبخاصة النيوزيلندية في الإعداد لمؤتمر بيجين وفي أعماله. إن المشاركة المستمرة والنشطة للمنظمات غير الحكومية هي المدخل لنجاح تنفيذ برنامج العمل. أما فيما يتعلق بالحكومات فإنه يتعين عليها ألا تنسى أن هذه المنظمات غير الحكومية سوف تتابع عن كثب تنفيذ نتائج مؤتمر بيجين على المستويين الوطني والدولي وأنها لن تتردد في مساءلة الحكومات عن أوجه التنفيذ المشار إليها.

٣١ - السيدة سيمولسيك (أورغواي): لاحظت أن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة يدخل في إطار حركة واسعة النطاق ترمي إلى ضمان احترام الحقوق الأساسية للمرأة وحرّياتها الخاصة في جميع مراحل حياتها. إن إعلان مؤتمر بيجين وبرنامج عمله يوضحان الإرادة السياسية لبلوغ هدف المساواة والتنمية وتحقيق السلم قبل نهاية هذا القرن. وفي إطار تنفيذ برنامج العمل فإن بلدها يرى أن من المهم بخاصة إعلان القواعد القائمة لحماية حقوق المرأة بحيث يتم التغلب على الهوة التي تفصل بين الحقوق والتميز الفعلي. وهي ترى أيضا ضرورة أخذ التوصيات التي تم الإعراب عنها في المؤتمرات الأخرى التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا في الاعتبار نظرا لأن النهوض بالمرأة جزء من كيان واحد يشمل أيضا التنمية والبيئة والسكان. وأكدت في هذا الصدد ضرورة تعزيز لجنة مركز المرأة.

٣٢ - وقالت إن بلدها قد التزم بتحسين مركز المرأة عن طريق خطة عمل وضعت للتخفيف من آثار الفقر وذلك عن طريق إنشاء وظائف وتوفير التدريب أيضا وبخاصة لأكثر الفئات فقرا بغية ضمان تعليم شامل خلو من الأنماط المقولبة وتيسير وصول المرأة إلى العلم والتكنولوجيا وبغية ضمان الوصول العام إلى خدمات الصحة وتنظيم الأسرة نتيجة تحسين وتنسيق خدمات القطاعين العام والخاص وبغية تعزيز احترام الحقوق الأساسية للمرأة، وتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة والاتفاقية التي وقعتها الدول الأمريكية بشأن منع العنف ضد المرأة ومعاقبته وتعزيز المؤسسات والبرامج ذات الصلة وإنشاء آليات تسمح بتعزيز المشاركة الكاملة والتامة للرجال والنساء على قدم المساواة في اتخاذ القرارات في جميع المجالات وعلى جميع المستويات وإعلام وتعليم الجمهور للتوصل إلى إيجاد إرادة جماعية لتشجيع احترام الحقوق الأساسية للمرأة.

٣٣ - السيد تشيرنغ (بوتان) يرأس الجلسة.

٣٤ - السيدة إمسويا (جمهورية تنزانيا المتحدة): قالت إن لديها تحفظات بصدد الاقتراحات الثلاثة الرئيسية الواردة في تقرير الأمين العام عن تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلم (A/50/744) وهي الاقتراحات المتعلقة بإنشاء فرقة عمل مشتركة بين الوكالات وتسمية مستشار أقدم في مكتب الأمين العام يضطلع بالوظائف المشار إليها في الفقرة ٥٦ من هذا التقرير وإنشاء مجلس رفيع المستوى للنهوض بالمرأة يكلف بإبداء المشورة بشأن تنفيذ نتائج المؤتمر. وهي تخشى أن تؤدي هذه المقترحات إلى الإسهام في تزايد البيروقراطية وإلى نفقات إضافية وهذا يتعارض مع نص وروح مؤتمر بيجين. وتساءلت أيضا عن الطريقة التي ينوي الأمين العام أن يمول بها المجلس الرفيع المستوى الذي يدرس إنشاؤه علما بأنه يشير دائما إلى مقتضيات التقشف في ميزانية الأمم المتحدة تبريرا لقراره بعدم إنشاء وظيفة رفيعة المستوى للمستشار المعني بالمسائل المتعلقة بالمرأة الذي دعاه برنامج العمل إلى إنشائه. في حين تم عقب المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المعقود في فيينا إنشاء مفوضية سامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وذكرت أيضا بأن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من حقها أن تتوقع من المنظمة الاضطلاع بالدور الهام الواقع على عاتقها في تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمد في

أعقاب مفاوضات طويلة في مؤتمر بيجين. وترى بالتالي أنه يجب إجراء مشاورات أوسع نطاقا للنظر في مقترحات الأمين العام في ضوء القرارات والتعهدات التي اتخذت في مؤتمر بيجين.

٣٥ - السيد كريسكوف (الاتحاد الروسي): قال إن المهم في نظره عند تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل اللذين اعتمدا في بيجين عقب جهود ضخمة وتنازلات هامة الاحتفاظ بتوازن المصالح بين جميع المجموعات الإقليمية. إن الاتحاد الروسي يشيد بأن الفقرة ٣٥٦ من برنامج العمل قد طلبت إلى مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة وكذلك إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مساعدة البلدان التي تمر بفترة انتقالية في وضع وتنفيذ سياسات وبرامج للنهوض بالمرأة. قال إنه قد يكون من المستصوب بغية إعطاء هذه الأحكام مضمونا واقعا عقد مؤتمر إقليمي للبلدان التي تمر بفترة انتقالية. إن هذا الرأي قد اتضح في مؤتمر بيجين ويتعين على الهياكل المختصة في الأمم المتحدة أن توليه الاهتمام الذي يستحقه. إن المؤتمر الإقليمي سيكون بوسعه عقد اجتماعات مختلفة للخبراء بشأن أكثر المسائل إلحاحا التي تتعلق بالمرأة في هذه الفترة الانتقالية إلى اقتصاد السوق. إن هذا النوع من المؤتمرات قد تكون له فائدة أيضا بالنسبة لمناطق أخرى من العالم.

٣٦ - إن حكومة روسيا قد اعتمدت بالفعل على الصعيد الوطني مجموعة من التدابير لتنفيذ قرارات المؤتمر العالمي ومنها إنشاء مجلس للتنسيق يضم ممثلين عن القطاع العام والمنظمات غير الحكومية ويضع منظورا وطنيا لتحسين مركز المرأة يستوحى من أحكام برنامج العمل. إن الخبرة الروسية في هذا المجال قد تكون مفيدة بالنسبة لدول أخرى.

٣٧ - إن روسيا على يقين بأن نجاح الإصلاحات الاجتماعية يتطلب المشاركة النشطة للمرأة في جميع مجالات الحياة الاجتماعية وإن الدستور في روسيا يعترف بالمساواة بين الجنسين والمرأة تشترك في الانتاج الاجتماعي كما أن مستوى تعليمها مرتفع وهي تجمع بين الحياة المهنية والأسرية وتحاول مثل الرجل المساهمة في تحقيق دخل للأسرة. إن المجتمع يجب أن يستفيد من صفات المرأة وقدراتها ومن خبراتها في مجالي التنظيم والإدارة.

٣٨ - إن روسيا، كما أعلنت ذلك في مؤتمر بيجين، ستواصل إيلاء الأولوية للسياسة الاجتماعية النشطة، وقد التزمت بتحسين مركز المرأة في روسيا. ويجب في هذا الصدد أن يتفق التشريع الروسي مع الصكوك القانونية الدولية. ومن هذا المنطلق فإن روسيا تنوي بخاصة الانضمام إلى الاتفاقية ١٥٦ لمنظمة العمل الدولية المتعلقة بتكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة بين العمال من الجنسين: العمال الذين يضطلعون بمسؤوليات أسرية. إن الحكومة تعمل حاليا على وضع تدابير جديدة بما في ذلك التدابير التشريعية للحيلولة دون ممارسة العنف ضد المرأة كما أنها تنوي وضع قانون اتحادي لمنع العنف في الأسرة. وهي تنوي أيضا الحد من وفيات الأمهات والأطفال وتطوير عمل المرأة وزيادة التعاون بين المنظمات النسائية الحكومية وغير الحكومية.

٣٩ - السيدة كارينا (ليتوانيا): قالت إنها توافق تماما على الإعلان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي بشأن هذه البنود من جدول الأعمال. وقالت إنها تتبين أنه يتعين حاليا على الدول الأعضاء اتخاذ تدابير واقعية لتنفيذ برنامج عمل بيجين، وبلدها قد قرر على سبيل الأولوية إنشاء آلية حكومية مكلفة بضمان النهوض بالمرأة وتحسين القروض الاجتماعية المقررة للأمهات العاملات وتعديل قانون العمل لإعطاء أحد الوالدين إمكانية الحصول على إجازة الأمومة ووضع احصائيات على أساس الجنس. إن ليتوانيا، قد بدأت تطبيقا لبرنامجها الوطني لتعزيز وحماية حقوق الانسان، في إنشاء مكتب وطني لحقوق الانسان في تموز/يوليه ١٩٩٥ مكلف بنشر البيانات والتحقيق في الشكاوى المقدمة وتعبئة الجمهور بصدد المسائل المتعلقة بحقوق الانسان. وسوف يعهد اليه بالتأكيد بمهمة العمل على تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الانسان وبخاصة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي تعد ليتوانيا طرفا فيها منذ عام ١٩٩٠. إن اللجنة التحضيرية الوطنية لمؤتمر بيجين التي أنشأت عام ١٩٩٤ تضع حاليا توصيات لتقديمها الى الحكومة من أجل اتباع سياسة وطنية للمساواة بين الجنسين. إن عمل اللجنة يتعلق أساسا بقانون العمل والصحة وإدماج المرأة في جميع دوائر الحياة العامة والخاصة. وستواصل اللجنة عملها أيضا بوصفها مركزا للإعلام بشأن المسائل المتعلقة بالمرأة. وفي هذا الصدد فإن ليتوانيا تشيد بالمنظمات غير الحكومية التي ساعدتها في تعبئة الرأي العام في البلد فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. كما أن ليتوانيا تشيد بدعم البلدان الشمالية وبالتعاون الوثيق القائم بين بلدان البلطيق والبلدان الشمالية في هذا المجال. إن ليتوانيا تمر حاليا بفترة انتقالية وتبين أن عليها الاستمرار في سبيل تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة. وهي تشيد بالدور الحفاز الذي اضطلع به المؤتمر الذي أثار في ليتوانيا اهتماما كبيرا بالمسائل المتعلقة بالمرأة. إن ليتوانيا تضم جهودها الى الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة بالفعل لضمان التنفيذ الفعال لبرنامج عمل بيجين كما أنها تلتزم ببذل قصارى جهدها لتنفيذ هذا البرنامج على المستوى الوطني.

٤٠ - السيد شويرب (الامارات العربية المتحدة): أعرب عن أسف وفده إزاء تدهور مركز المرأة في العديد من البلدان من جراء المنازعات المسلحة بخاصة وتفاقم الحالة الاقتصادية وتدهور البيئة وكلها أسباب تحول دون تنفيذ البرامج الإنمائية. إن المجتمع الدولي يجب عليه أن يعمل جاهدا لإعطاء المرأة الوسائل الكفيلة بجعلها تضطلع بواجباتها كما أوصت بذلك المؤتمرات الدولية التي كرسست للمرأة. إن الأمم المتحدة يجب أن تؤيد البلدان النامية وبخاصة أكثر البلدان فقرا في العمل الذي تضطلع به لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إن الامارات العربية المتحدة ترى أن النهوض بالمرأة يشكل أولوية وهدفا استراتيجيا يتفق مع دستور البلد والنصوص التشريعية الأخرى بها التي تنص على المساواة والعدالة الاجتماعية وإلغاء التمييز بجميع أشكاله وبالتالي على المبدأ القائل بعدم إمكانية وجود تنمية مستدامة بدون تعاون المرأة. إن زوجة رئيس الدولة نفسها قد اضطلعت بدور نشط في تحقيق الأهداف الوطنية التي تتيح للمرأة تكافؤا حقيقيا في الفرص. وقال إن المرأة تشغل الآن مكانة عليا في عملية التنمية في البلد وفي داخل الأسرة وفي المجتمع بعامه. إن بلوغ الأهداف في مجال النهوض بالمرأة ينبع من الإرادة الوطنية ومن الطريقة التي تنفذ بها الدولة توجيهات المجتمع الدولي. إن الإمارات العربية المتحدة قد عملت من أجل تطور الدور التقليدي للمرأة التي تشترك من الآن فصاعدا في تنمية البلد الى جانب الرجل.

٤١ - وتكلم بعد ذلك عن الأوضاع في مجال العمل فذكر بأن المرأة كانت في عام ١٩٨٠ تمثل ٣١ في المائة من مجموع السكان و ٥,٣ في المائة من السكان النشطين. وقد ارتفع هذا المعدل الى ١٦,٣ في المائة عام ١٩٩٠. إن هذا الرقم قد يبدو ضئيلا بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو ولكنه يمثل نجاحا بالغا بالنسبة لدولة احتفظت بثقافتها وتقاليدها. وفي مجال التعليم فإن السنوات العشر الماضية قد شهدت تزايدا في عدد الفتيات اللاتي يلتحقن بالتعليم بلغ ثلاثة أمثال ما كان عليه من قبل. وعلى مستوى الجامعة فإن عدد الطالبات قد تزايد الى أربعة أمثاله. وتشكل هؤلاء الطالبات الآن حوالي ٦٨,٤ في المائة من مجموع الدارسين بالجامعات. فضلا عن ذلك فإن المرأة تشغل ٥٤,٣ في المائة من المهن الطبية كما أنها تعمل أيضا في الوظائف الهامة وفي الوزارات وفي المؤسسات الاجتماعية الأخرى.

٤٢ - إن المنازعات والعنف والإرهاب وانتهاكات حقوق الانسان وبخاصة في الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة وفي الصومال وفي البوسنة والهرسك تضر أولا بالنساء والأطفال. والإمارات العربية المتحدة تدعو الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الى مضاعفة جهودها لحماية المرأة والطفل في مناطق النزاع وتعويض الخسائر التي تصيب النساء والأطفال على الأصعدة المادي والنفسي والاقتصادي وفي مجال الصحة والى دعم الجهود التي تبذل لتعزيز دور المرأة.

٤٣ - السيدة ليمجوكو (الفلبيين): تكلمت أولا باسم مجموعة ال ٧٧ والصين فقالت إن من الضروري الحفاظ على توافق الآراء الذي تم التوصل اليه في بيجين وإن ضمان التنفيذ الفعلي لبرنامج العمل يقتضي المزيد من التعبئة فيما يتعلق بالموارد. واقترحت أن يطلب الى الأمين العام وضع تقرير يتضمن وصفا تفصيليا للموارد المالية والانسانية اللازمة. إن المؤسسات المسؤولة عن النهوض بالمرأة على المستويات الوطني والاقليمي والدولي يجب أن تعزز وتقدم تقارير عن أنشطتها وتحترم القواعد الدولية المتعلقة بالمساواة بين الرجل والمرأة في جميع المجالات. إن المسؤولية الأولى لتنفيذ برنامج عمل بيجين تقع على عاتق الحكومات ويجب التعهد على أعلى المستويات السياسية بإنشاء مؤسسات وطنية وتحسينها للنهوض بالمرأة على أن تعززها الهياكل الاقليمية ودون الاقليمية. إن الهيكل الحالي للأمم المتحدة (شعبة النهوض بالمرأة، اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ولجنة مركز المرأة) يجب أن يتسنى لها الاعتماد على الموارد البشرية والمالية اللازمة. إن مجموعة ال ٧٧ والصين تطلب فضلا عن ذلك تعزيزا منسقا لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة مع الإبقاء على هذين الكيانين منفصلين. وطلبت أيضا الى الأمين العام اتخاذ تدابير محددة لضمان التنسيق الفعال للأنشطة على مستوى المنظومة. وقالت إن الأمين العام ينبغي بخاصة أن ينشئ في مكتبه منصبا رفيع المستوى تكون مهمة شاغله تقديم المشورة الى الأمين العام بشأن المسائل المتعلقة بالمرأة والإسهام في ضمان تنفيذ برنامج العمل على مستوى المنظومة.

٤٤ - ثم قالت بصفتها ممثلة للفلبيين إن بلدها قد اعتمد في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ أي خلال انعقاد المؤتمر خطة إنمائية تشمل الرجال والنساء للفترة ١٩٩٥-٢٠٢٥ تتعلق ببرنامج عمل لمدة ٣٠ عاما وضعته

اللجنة الوطنية المعنية بدور المرأة في الفلبين والتي سوف تشرف على تنفيذه. وهو ينص على أن تتخذ جميع المؤسسات الحكومية والشركات العامة التدابير اللازمة لضمان التنفيذ التام للسياسات المتعلقة بدور المرأة في بناء الأمة والمساواة الأساسية بين الرجل والمرأة أمام القانون. إن هذه الخطة تأذن أيضا للجنة الوطنية بنشر تعميمات وتوجيهات متعلقة بتنفيذ وتنسيق وتقييم هذه الخطة واستكمالها. وقد اتخذت بالفعل إجراءات لتمويل هذه الخطة الذي سوف تضطلع به المؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف أو برامج المساعدة الإنمائية. إن حكومة الفلبين تولي أهمية كبرى لمسألة المساواة بين الرجل والمرأة التي يكرسها الدستور الوطني وكذلك القانون المتعلق بمركز المرأة في التنمية وبناء الأمة لأن المشاركة بين الرجل والمرأة تعد شرطا لا غنى عنه للتقدم الاقتصادي والاجتماعي. إن حكومة الفلبين تتفهم فضلا عن ذلك الدور الحساس الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية وتعمل جاهدة على التعاون تعاونا وثيقا مع البلدان النامية في إطار برنامج الفلبين للمساعدة التقنية في مجال التعاون بين الجنوب والجنوب.

٤٥ - وعلى الرغم من أوجه التقدم المحرزة في مجال النهوض بالمرأة فإن حكومة الفلبين تشعر بقلق إزاء العديد من المشاكل الأخرى مثل مركز المرأة الريفية والنساء المهاجرات والاتجار بالنساء والأطفال. إن هذه المسائل قد نوقشت في الأمم المتحدة وفي اللجنة الثالثة وفي لجنة حقوق الانسان وفي لجنة مركز المرأة دون أن يتم التوصل الى نتائج مرضية. إن الفلبين تقترح تشكيل فريق خبراء يعنى بمسألة العنف ضد العاملات المهاجرات وذلك حتى يتم وضع حد لهذا العنف وللإستغلال والمضايقات التي تتعرض لها هؤلاء العاملات المهاجرات.

٤٦ - السيدة قمره (غينيا): قالت إن وفدها قد نظر باهتمام في مختلف تقارير الأمين العام عن النهوض بالمرأة والتقرير المكرس لتنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلام (A/50/744). ولاحظ الوفد عند النظر في هذه التقارير أن نتائج تنفيذ خطة العمل الاستراتيجية لتحسين مركز المرأة في الأمانة العامة (١٩٩٥-٢٠٠٠) غير ملموسة، وهو يشجع الأمين العام على مواصلة دعم الجهود الرامية لتمكين النساء من شغل ٥٠ في المائة من المناصب الخاضعة للتوزيع الجغرافي من الآن وحتى عام ٢٠٠٠.

٤٧ - إن لجنة مركز المرأة هي الجهاز الوحيد في الأمم المتحدة الذي يعنى بالمشاكل المتعلقة بالمرأة في مجموعها وغينيا توافق على الرأي القائل بمنحها دورا رئيسيا في متابعة تنفيذ برنامج عمل بيجين وإعطائها الموارد المالية والبشرية اللازمة لهذا الغرض. كما أن غينيا تؤيد الاقتراح الرامي الى إنشاء منصب المستشار الأقدم المشار اليه في الفقرة ٥٤ من التقرير. وفضلا عن ذلك وفي ضوء الأدوار البالغة الأهمية والمتكاملة التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة ومعهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة فيما يتعلق بالنهوض بها، فإن غينيا تطلب الى الأمانة العامة عدم قبول الاقتراح الرامي الى دمج هذين الجهازين لأنها غير مقتنعة بأن هذا الدمج سوف تترتب عليه نتائج مفيدة. إن غينيا تشيد بصندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة للمساهمة الهامة التي قدمها لبرنامج إدماج المرأة في التنمية على

الصعيد الميداني كما تأمل في أن يتم تعزيز قدرات هذا الصندوق على التدخل خلال تنفيذ برنامج عمل بيجين.

٤٨ - إن غينيا تعمل دائما على النهوض بالمرأة وترى أن ذلك النهوض يعد شرطا لا غنى عنه للتنمية المستدامة المتوازنة. بيد أنه قد تم في السنوات الأخيرة فقط الاضطلاع بعمل حقيقي لصالح إدماج المرأة في التنمية وذلك بعد أن أدى تحرير المبادرات الخاصة الى تشجيع ظهور العديد من التعاونيات والجمعيات والرابطات والمنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة. إن إنشاء وزارة دولة للشؤون الاجتماعية والنهوض بالمرأة والطفل عام ١٩٩٢ ثم تحويلها عام ١٩٩٤ الى وزارة النهوض بالمرأة والطفل والزيادة الملحوظة في عدد النساء في داخل الحكومة وفي وظائف اتخاذ القرارات وتعزيز اللجنة الوطنية التحضيرية لمؤتمر بيجين بغية تنفيذ برنامج العمل الصادر عن هذا المؤتمر تعد كلها أنشطة مشجعة وإن كانت ما زالت هناك تحديات ضخمة يجب التصدي لها من أجل تكريس استراتيجيات نيروبي التطلعية. إن وفد غينيا يعرب عن امتنانه البالغ للدعم الذي يقدمه اليونيسيف لبلده في تنفيذ برنامجه للتنمية الاجتماعية وبخاصة في تنفيذ المشروع الذي يضطلع به من أجل تحسين مركز المرأة في الأجل الطويل نتيجة تعليم الفتيات.

٤٩ - إن برنامج عمل بيجين لا يمكن أن ينفذ إلا اذا أتاحت للحكومات الموارد اللازمة لهذا الغرض. وذكرت بأن البلدان النامية وبخاصة في افريقيا تعاني من أزمة لم يسبق لها مثيل نتيجة مديونيتها الضخمة وضرورة تنفيذها برامج التكيف الهيكلي. ونظرا لأن ملايين النساء والأطفال يعانون في الواقع من هذه الحالة فإن وفد غينيا يطلب الى المجتمع الدولي دعم الحكومات من أجل إتاحة الامكانية لها لتنفيذ برنامج عمل بيجين.

٥٠ - السيدة لو (النرويج): قالت إن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة قد أحرز نجاحا ملفتا للنظر في العديد من جوانبه. وعلى عكس ما كان يخشاه البعض فإن هذا المؤتمر قد استند الى نتائج مؤتمرات القمة والمؤتمرات السابقة وتوصل الى وضع برنامج عمل يستحق الإشادة لتكامله.

٥١ - وذكرت بأن الحكومات والأمم المتحدة قد اتفقت في أثناء مؤتمر بيجين على العمل على سبيل الأولوية للسماح للنساء والفتيات بممارسة جميع حقوقهن الأساسية ممارسة تامة وعلى قدم المساواة مع الرجال. والنرويج تحث جميع الدول التي لم تصدق بعد على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن حتى يتم التصديق على هذه الاتفاقية عالميا من الآن وحتى عام ٢٠٠٠. إن وفد النرويج يحث أيضا الدول الأعضاء في الاتفاقية على إعادة النظر في التحفظات التي أعربت عنها فيما يتعلق ببعض بنود هذه الاتفاقية بغية الحد من أبعاد هذه التحفظات أو سحبها وبخاصة التحفظات المتعارضة مع أهداف ومقاصد الاتفاقية. إن النرويج تؤيد المبادرة التي اتخذتها لجنة مركز المرأة والرامية الى وضع مشروع بروتوكول اختياري لهذه الاتفاقية يتعلق بالحق في تقديم الالتماسات.

٥٢ - وإذا كانت مسؤولية تنفيذ قرارات وتوصيات مؤتمر بيجين تقع في المقام الأول على عاتق الحكومات فإن منظومة الأمم المتحدة يتعين عليها أيضا الاضطلاع بدور هام في متابعة تنفيذ نتائج المؤتمر نظرا لأنه يتعين عليها بخاصة دعم العمل الذي يتم الاضطلاع به على الصعيد الوطني. وبالتالي فإنه يجب التأكد من أنها على مستوى الاضطلاع بهذا الدور أي أن لديها الموارد المالية والبشرية اللازمة وأنها تستخدم هذه الموارد استخداما فعالا. وهناك مجال لإصلاح وتنشيط بعض هيئات الأمم المتحدة كما اتفق على ذلك في بيجين إذا ما أريد لمنظومة الأمم المتحدة في مجموعها أن تصبح أكثر فعالية. ونظرا لأن العديد من المؤتمرات الكبرى ومؤتمرات القمة قد تصدت لمشاكل المرأة فإنه يجب تنسيق تنفيذ نتائج هذه المؤتمرات مع تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وذلك على مستوى المنظومة.

٥٣ - وقالت إن بلدها يشيد بالقرار الذي اتخذته لجنة الادارة والتنسيق مؤخرا بإنشاء ثلاثة أفرقة عمل مشتركة بين الوكالات تكلف بمختلف جوانب تنفيذ نتائج المؤتمر وذلك لتعزيز الدعم المقدم على المستوى الوطني. فضلا عن ذلك فإنها تؤيد الاقتراح الرامي إلى إنشاء فرقة عمل رابعة تعنى بوسائل تعزيز قدرة المرأة على العمل وتحسين مركزها.

٥٤ - إن كيانات الأمم المتحدة المكلفة بالنهوض بالمرأة يجب أن تعزز وظائفها في مجال تقديم المشورة وذلك حتى تأخذ هيئات الأمم المتحدة في الاعتبار في مجموع برامجها سياسات المنظمة المتعلقة بالمرأة. إن النرويج ترى أن هذه الوظائف لا يمكن أن يتم الاضطلاع بها على الوجه الأمثل إلا إذا تعاونت هذه الكيانات تعاوننا وثيقا فيما بينها وأقامت علاقات عمل وثيقة مع هيئات الأمم المتحدة. إن دمج المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة يعد خطوة هامة في هذا الاتجاه.

٥٥ - إن النرويج تولي منذ سنوات عديدة في أنشطة التعاون من أجل التنمية أهمية بالغة للنهوض بالمرأة. ومن ثم فقد أيدت في داخل منظومة الأمم المتحدة كيانات مثل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة وكذلك البرامج الرامية إلى ادماج سياسات الأمم المتحدة المتعلقة بالمرأة في خطط وبرامج هيئات مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي. إن حكومة النرويج تنوي تقديم دعما ماليا أكبر لهذه الكيانات والبرامج ولكنها قد تعيد توزيع الموارد التي تمنحها لهذه الهيئات وذلك لتعزيز تلك التي ترى حكومة النرويج أنها أكثر فعالية.

٥٦ - وقالت إن بلدها يشعر بالقلق إزاء عدم تمثيل المرأة تمثيلا كافيا في الأمانة العامة وبخاصة على أعلى مستويات اتخاذ القرار. وأعربت عن أملها في أن تتحسن الحالة بوضوح خلال فترة وجيزة.

٥٧ - السيد فريدمان (منظمة العمل الدولية): قال إن منظمة العمل الدولية تشيد بنتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وبخاصة النتائج المتعلقة بالمسائل المرتبطة بالعمل. وقال إن المنظمة تضع حاليا سياسة لتنفيذ نتائج المؤتمر تقوم على أساس ثلاثة مبادئ رئيسية هي القيام بدور نشط في داخل منظومة الأمم

المتحدة فيما يتعلق بتصحيح أوجه عدم المساواة التي تعاني منها المرأة في مجالات العمل والتدريب والطب المهني كما جاءت في إعلان وبرنامج عمل بيجين، أخذ برامج منظمة العمل الدولية ذاتها وأنشطتها في مجال متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية وذلك فيما يتعلق بالعمل في الاعتبار؛ إشراك عدد كبير في هذه الأنشطة عن طريق مكاتب المنظمة (الحكومات وأصحاب العمل والعمال) وفي إطار تدخلات منظمة العمل الدولية الميدانية نظرا لأن تنفيذ برنامج العمل سوف يتم أساسا على المستوى الوطني. إن منظمة العمل الدولية إذ تستند إلى هذه المبادئ الأساسية تنوي بغية تنفيذ نتائج مؤتمر بيجين تنفيذ استراتيجية شاملة ومتكاملة لتحسين مركز المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين في عالم العمل.

٥٨ - إن تحديد قواعد للنساء العاملات والنهوض بهن وتعزيز حقوقهن وحمايتهن تأتي كلها في المقام الأول بين الأنشطة الدولية التي تضطلع بها منظمة العمل الدولية. لقد اقترحت هذه المنظمة استنادا إلى التعهدات التي اتخذت في بيجين وفي أثناء مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، استراتيجية ترمي إلى تشجيع التصديق على اتفاقيات وتوصيات تتعلق بالمجالات التالية، وتنفيذها: تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة، العمل، الاستفادة من الموارد البشرية، العلاقات بين أصحاب العمل والعمال، ظروف العمل، الطب المهني والضمان الاجتماعي. وفي إطار هذه الاستراتيجية فإن منظمة العمل الدولية تنوي أن تقترح على الدول الأعضاء بها أنشطة للتعاون التقني والتدريب ترمي إلى تمكين المرأة من تفهم أفضل لحقوقها في مجال تكافؤ الفرص والمعاملة في عالم العمل. فضلا عن ذلك فقد وضعت منظمة العمل الدولية برنامجا للتدريب وكتيبا إعلاميا عن حقوق العاملات من شأنهما أن يشجعا على وضع واعتماد قواعد دولية جديدة في مجال العمل.

٥٩ - إن الروابط الوثيقة القائمة بين منظمة العمل الدولية والمنظمات المهنية والنقابات تضيف بعدا هاما للنشاط الذي تضطلع به المنظمة لدى الحكومات لمساعدتها على وضع استراتيجيات وطنية لتنفيذ نتائج المؤتمر. إن المنظمة تعمل في إطار برامج تقنية تنفذ على المستوى الوطني على إعطاء المرأة الوسائل التي تمكنها من القيام بدور اقتصادي أكثر نشاطا عن طريق تنظيم دورات تدريبية مهنية من أجل المرأة في المجالات المخصصة تقليديا للرجل وعن طريق اقتراح مختلف التدابير الرامية إلى تطوير العقلية المشاركة لدى المرأة وتنظيم حلقات عمل من شأنها تعليم المرأة كيفية تنظيم أمورها في مواجهة أصحاب العمل والتفاوض بصورة أفضل بشأن ما تشكله من قوة عاملة.

٦٠ - إن منظمة العمل الدولية تنوي أيضا تحسين وسائلها لجمع البيانات الإحصائية ووضع مؤشرات لسوق العمل تسمح بحصر المجالات التي تعاني فيها المرأة من أوجه عدم المساواة. وتنوي المنظمة أيضا وضع نظام تقييم منهجي لأنشطتها الخاصة بتنفيذ برنامج عمل بيجين. وقال إن المنظمة تلاحظ أن الأهداف الواردة في تقرير المؤتمر تفترض تعزيز آليات التعاون فيما بين المنظمات بما يسمح بالقيام بعمل موحد ومتناسق مثل الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالمرأة.

٦١ - السيد كوتس (برنامج الأغذية العالمي): قال إن ثلاثين مليوناً من الستين مليون شخص الذين يحصلون على مساعدة غذائية من البرنامج هم من النساء والبرنامج مصمم على مساعدتهن انطلاقاً من المبدأ القائل بأن تعزيز الإمكانات والخيارات المتاحة للمرأة سوف يؤدي إلى حل مشاكل الجوع والفقر. إن تقدم المرأة يصطدم بمختلف أوجه عدم المساواة التي يعمل البرنامج من جانبها على حلها في إطار تدخلاته. وفي أثناء مؤتمر بيجين عرض المدير التنفيذي للبرنامج المهام التي حددها البرنامج لنفسه بغية تقديم المساعدة والمعونة الانمائية للمرأة بحيث تتفق مع أهداف المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وحرصاً على أن تحصل المرأة اللاجئة والنازحة وكذلك الفتاة بطريقة مباشرة على الأغذية والخدمات التي يقدمها البرنامج فإنه سوف يعمل من الآن فصاعداً على توزيع منتجاته الغذائية مباشرة على الأسر وبخاصة على ربة الأسرة المسؤولة. وإذا تعذر ذلك فإن المكتب المحلي أو شريك البرنامج سوف يفسر الأسباب التي من أجلها لم يتم التوزيع بهذه الطريقة. إن برنامج الأغذية العالمي سوف يحدد أوجه النقص الغذائية التي تعاني منها النساء والفتيات وكيف معونته الغذائية إذا اقتضى الأمر وفقاً لهذا النقص.

٦٢ - إن برنامج الأغذية العالمي سوف يخصص موارد لدفع أجر العمل في شكل الغذاء الذي يهتم مباشرة المرأة. وفي البلدان التي تعاني فيها المرأة من حالة الفقر المدقع فإن البرنامج سوف يكرس ٦٠ في المائة من موارده لبرامج المرأة والفتاة. وبغية تسهيل تكافؤ فرص النساء والرجال ومشاركة النساء التامة في هياكل السلطة وفي اتخاذ القرارات سوف يحدد في عملية التنفيذ وفي التقارير التي سوف تقدم عن العمليات الانمائية التي يضطلع بها البرنامج والمساعدات التي يقدمها مدى مشاركة المرأة في أعمال اللجان المحلية التي تعنى بإدارة المعونة الغذائية والمزايا التي حصلت عليها المرأة من جراء ذلك.

٦٣ - لقد تعهد البرنامج بتعديل سياسته في مجال التعيين بحيث يكفل تمثيلاً أكبر للمرأة. وحتى يتم بلوغ هدف الـ ٢٥ في المائة الذي حدده الأمين العام لتمثيل المرأة في مناصب المسؤولية فإن البرنامج سوف يعين نساء لشغل نصف وظائف الإدارة. وكما أعلنت مساعدة الأمين العام المساعد لإدارة الموارد البشرية أمام اللجنة الثالثة فإن البرنامج يعد من بين المؤسسات القليلة التي سارعت إلى تسمية نساء في مناصب د - ١ و د - ٢.

٦٤ - إن البرنامج سوف يضع بيانات حسب الجنس فيما يتعلق بالنسبة المئوية لمجموع المعونة الغذائية الموزعة التي تقدم للنساء ونسبة الموارد التي تديرها المرأة والنسبة المئوية للنساء اللاتي يشتركن في توزيع السلع الغذائية.

٦٥ - وقال إنه يؤيد الاعلانات التي أدلت بها المؤسسات الأخرى ويؤكد الأهمية القصوى للجهود المتكاملة وللتعاون على جميع المستويات لتعزيز العمل الذي تضطلع به الحكومات والمنظمات غير الحكومية بغية تنفيذ أهداف برنامج العمل. ومن هذا المنطلق فإن برنامج الأغذية العالمي يعمل على إعادة النظر في الخطة المتوسطة الأجل على مستوى المنظومة عن طريق الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالمرأة الذي توأكب اجتماعاته اجتماعات اللجنة الثالثة. إن برنامج الأغذية العالمي يرى أن هذه الخطة تتيح

للمؤسسات وسيلة ممتازة للتعاون بغية ضمان التنفيذ الفعال والعملي لبرنامج العمل على المستويات الوطني والاقليمي والاقليمي.

٦٦ - إن برنامج الأغذية العالمي يتبين الصعاب التي يفرضها تنفيذ برنامج العمل ولذلك فقد أنشأ فرقة عمل رفيعة المستوى تكلف بتعبئة الدعم اللازم وتقديم التقارير بشأن أوجه التقدم المحرزة في تنفيذ أهداف برنامج العمل. إن جميع المكاتب الخارجية وجميع الشعب في المقر والعاملين في البرنامج يشاركون في هذا الجهد. كما أن برنامج الأغذية العالمي قد قرر فضلا عن ذلك تقييم كوادره وفقا لقدراتهم على المساهمة في إنجاز المهام التي حددها البرنامج في مجال المساواة بين الجنسين.

٦٧ - السيد هارونا (النيجر): قال إن بلده قد جعل دائما من النهوض بالمرأة محور سياسته في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأنه على يقين بأن تحسين رفاه المواطنين لا يمكن أن يتم بصورة كاملة إلا بمشاركة المرأة التي تشكل نصف السكان، في الجهد الوطني للتنمية. ومن ثم فقد أنشأ عام ١٩٨٧ أمانة دولة للشؤون الاجتماعية ومركز المرأة أصبحت عام ١٩٩١ وزارة التنمية الاجتماعية للسكان والنهوض بالمرأة. إن هذه الوزارة تهدف الى تحسين المركز القانوني والاجتماعي للمرأة وتعزيز التعليم والتدريب والعمل فيما يتعلق بالمرأة ووضع مشروع قانون للأسرة. إن تعليم المرأة وصحتها يعدان جزءا لا يتجزأ من سياسة النيجر والحكومة قد أنشأت في المدن الكبرى هياكل أساسية صحية وتعليمية (مركز حماية الأم والطفل مراكز صحة الأسرة لتعليم المرأة في مجال تنظيم الأسرة والصحة). والحكومة توفر فضلا عن ذلك للنساء الأميات في المناطق الريفية بخاصة دروس لمحو الأمية. إن الوصول الى العمل لا يتسم بأي تمييز على أساس الجنس كما أن الأجور تخضع لمبدأ الأجر المتساوي عن العمل المتساوي. وبغية تعزيز الأنشطة الاقتصادية للمرأة التي تسهم في دعم الناتج القومي الاجمالي فإن وزارة التنمية الاجتماعية تؤيد بمختلف الوسائل الرابطات والتجمعات النسائية مثل رابطة نساء النيجر والتجمع الديمقراطي للمرأة في النيجر وهما يعملان على تحقيق رفاهة المرأة النيجرية وبخاصة المرأة الريفية.

٦٨ - إن مؤتمر بيجين قد أبرز أوجه عدم المساواة التي ما زالت قائمة بين الجنسين ويتعين على الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة مضاعفة الجهد لمواجهة هذه الحالة. وقال إن وفد النيجر يؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام لتحسين مركز المرأة في الأمانة العامة ويرجو أن يتم تخصيص الموارد المناسبة لهيئات الأمم المتحدة التي تعنى بالنهوض بالمرأة.

٦٩ - السيدة كينج (مساعدة الأمين العام المساعد لإدارة الموارد البشرية): شكرت جميع الوفود التي أعربت عن ملاحظات بشأن تقرير الأمين العام عن تحسين مركز المرأة في الأمانة العامة (A/50/691)، والتي أشادت بالمبادرات التي اتخذها مكتب إدارة الموارد البشرية لإدماج مسألة المساواة بين الجنسين في الاستراتيجيات المنقحة لإدارة الموارد البشرية بما في ذلك نظام تقييم الأداء والبحث عن النساء المؤهلات خارج الأمانة العامة وجمع البيانات المحسنة بشأن الآليات التي من شأنها أن تسمح بكفالة مناخ عمل خال من المضايقات وبخاصة المضايقات الجنسية وتحديد سياسات للمساواة بين الجنسين.

٧٠ - وفيما يتعلق باهتمامات نيوزيلندا المتعلقة بضرورة ترشيد وتوسيع إجراءات النظر في الشكاوى قالت السيدة كينج إن هذه المسألة تدرس حالياً عن كثب بالأمانة العامة كما أنها موضوع وثيقة في اللجنة الخامسة بشأن نظام إدارة العدالة (A/C.5/50/2).

٧١ - وشكرت فضلاً عن ذلك الوفود وأعضاء هيئات منظومة الأمم المتحدة الذين أعربوا أكثر من مرة عن أهمية أن تعنى الأمانات بالوصول إلى نسبة تمثيل للنساء تبلغ ٥٠ في المائة على جميع المستويات وبخاصة مستوى اتخاذ القرارات ووضع السياسات. إن تقرير الأمين العام (A/50/691) يتعلق بالفترة التي تنتهي في حزيران/يونيه ١٩٩٥. ويجب الإشارة إلى أن الأمين العام قد توصل منذ ذلك الحين إلى تحقيق تمثيل يبلغ ٣٤,٤ في المائة للنساء على جميع المستويات و ١٧,٦ في المائة (مقابل ١٧,١ في المائة) في حزيران/يونيه) في المناصب من فئة د - ١ والفئات العليا. وهذا يعني أنه قد تم في الواقع إحراز بعض التقدم. وأعربت عن أملها في أن تواصل البلدان غير الممثلة تمثيلاً كافياً وعلى الرغم من تخفيض المناصب، تقديم مرشحات من النساء المؤهلات إلى جميع الأمانات في منظومة الأمم المتحدة حتى يتسنى بلوغ الهدف المتمثل في تحقيق تمثيل يبلغ ٥٠ في المائة للنساء كما نص على ذلك قرار الجمعية العامة ١٦٧/٤٩ وإرضاء للوفد النرويجي الذي أوضح أن الحكم على مدى تنفيذ الأمم المتحدة لبرنامج عمل بيجين سيتم وفقاً لعدد النساء اللاتي يشغلن مناصب أمين عام مساعد ووكيل أمين عام. إن مكتب إدارة الموارد البشرية سيمارس الضغط على جميع الأمانات حتى تعمل جاهدة من أجل بلوغ هذه الأهداف كما تأمل مثل منظمة العمل الدولية وبرنامج الأغذية العالمي في أن تقدم الدول الأعضاء دعمها لوضع خطة متوسطة الأجل على مستوى المنظومة حتى تؤخذ المرأة في الاعتبار بصورة أكبر في البرمجة والموارد البشرية.

٧٢ - السيدة مونجيلا (الأمينة العامة للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة): قالت إن ولايتها قد انتهت مع بدء دورة الجمعية العامة الحالية وشكرت ممثلي الدول الأعضاء لتعاونهم وكذلك للدعم والتشجيع اللذين تم الإعراب عنهما خلال الأعمال التحضيرية للمؤتمر. وذكرت بأن برنامج عمل بيجين قد أثار العديد من التوقعات عند كل من يتطلع إلى تحقيق التنمية والسلم والمساواة سواء من النساء أو الرجال. وأعربت عن أملها في أن يتم البدء في تنفيذ هذا البرنامج على أحسن وجه وفي أن تضيف عليه الحكومات المضمون العملي المطلوب.

٧٣ - الرئيس: شكر السيدة مونجيلا باسم اللجنة وباسمه الشخصي لمتابعتها المناقشات المتعلقة بتنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلم وشكرها بحرارة لنجاح هذا المؤتمر. وقال إن اللجنة قد انتهت من النظر في البندين ١٠٧ و ١٦٥ من جدول الأعمال.

٧٤ - السيدة كلينغ (كولومبيا): تكلمت باسم البلدان غير المنحازة وأعربت عن قلقها لأن تقرير الفريق العامل التابع للجنة حقوق الإنسان المعني بالحق في التنمية لم يتح للوفود حتى الآن. ونظراً لأن الحق في التنمية يعد من الموضوعات التي تحظى حالياً باهتمام البلدان غير المنحازة فإنها ترجو أن يوجه الرئيس سؤالاً للأمانة العامة بشأن موعد نشر التقرير ويتدخل لديها حتى يتم نشره في أقرب وقت ممكن.

٧٥ - السيدة نيوتيل (أمينة اللجنة): أشارت إلى مذكرة الأمين العام عن الحق في التنمية (A/50/729) وقالت إنه وفقا لقرار لجنة حقوق الإنسان فإن تقرير الفريق العامل المعني بالحق في التنمية وجميع الوثائق الأخرى ذات الصلة سوف تتاح للجمعية العامة في سياق الاحتفال بالعيد الخمسين للأمم المتحدة. وأوضحت أنه قد تم التأكيد على أن هذه الوثائق التي توجد قائمة بها في الفقرة ٤ من الوثيقة (A/50/729) سوف تتاح للجنة الثالثة عن طريق مركز حقوق الإنسان في وقت قريب للغاية.

٧٦ - السيد فرنانديز (كوبا): قال إنه يوافق على ما أعلنته ممثلة كولومبيا وأضاف أن من المهم للغاية أن يتم نشر تقرير الفريق العامل المشار إليه في أقرب وقت ممكن نظرا لأن البلدان غير المنحازة بحاجة إلى هذا التقرير لوضع مشروع قرار بشأن الحق في التنمية والبدء في المشاورات في هذا الصدد.

٧٧ - السيدة نصره (ماليزيا)، السيدة مورو جيزان (الهند)، السيد ي كوهوا (الصين)، السيدة البناني (المغرب)، السيد إغري (غانا): أعربوا عن موافقتهم على الآراء التي أعربت عنها ممثلة كولومبيا وممثل كوبا.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠